http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2092) السنة الثامنة - الأربعاء (6) نيسان 2011

مون قلق على المناطق المتنازع عليها

الأمم المتحدة: العراق لن يعود إلى الأسرة الدولية ما لم ينجز الالتزامات الكويتية

□ بغداد/ المدى

اشترطت الأمم المتحدة تلبية إيفاء العراق بالتزاماتها تجاه الكويت لكي يستعيد مكانته الدولية.

وأعلن الأمين العام بان كي مون، أمس الثلاثاء، خلال تقريره الثاني المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٩٣٦ للعام ٢٠١٠، أن المتبقي على العراق بخصوص خروجه من التزامات الفصل السابع التزاماته مع الكويت المتعلقة بمسألة المفقود من رعاياها وممتلكاتها ودول ثالثة؛ وتأكيد الحكومة استعدادها للاستمرار في مشروع صيانة الحدود العراقية، مؤكدا أن إحراز تقدّم في هذه المسائل يعد شرطا مسبقا لاستعادة العراق مكانته الدولية الطبيعية.

وقال التقرير إن "العراق خرج في ١٥ كانون الأول الماضي من دائرة البلدان التي فرضت عليها التزامات بموجب الفصل السابع"، مؤكدا أن "المتبقي على العراق هو في المقام الأول التزاماته المتصلة مع الكويت بموجب الفصل السابع، وتحديدا الالتزامات المتعلقة بمسألة المفقود من رعايا وممتلكات الكويت ودول ثالثة؛ وتأكيد حكومة العراق استعدادها للاستمرار في مشروع صيانة حدودها مع الكويتي وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ لعام ١٩٩٣".

وتابع التقرير أنه "يتبقى أيضا على الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات لنقل المزارعين من المنطقة الحدودية لإتاحة المجال لبدء أعمال الصيانة"، مؤكدا أن "إحراز تقدّم في هذه المسائل المتبقية يعد شرطا مسبقا لاستعادة العراق مكانته الدولية الطبيعية".

وكانت الخارجية العراقية أعلنت في ٢٧ من آذار الماضي، أن اللجنة الوزارية العليا العراقية الكويتية، بدأت مباحثاتها في الكويت لحل القضايا العالقة بين الطرفين، في أول اجتماع لها على مستوى وزاري، مؤكدة أن الجانبين مقتنعان بأهمية هذه المفاوضات والتوصل إلى تفاهمات مشتركة.

وكان رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي همام حمودي اعتبر في حديث لـ"السومرية ينوز"، الاسبوع الماضي، أن ملف الحدود المائية بين العراق والكويت من اعقد الملفات العالقة بين البلدين، داعية إلى معالجة تلك القضايا كي لا يظهر العراق مجبرا أو خاسرا، فيما قدمت اقتراحا لإنشاء صندوق للتنمية الكويتية في العراق.

وأكد التقرير أن "العراق قصر بعدم إرسال رئيس وزرائه رسالة يعيد فيها تأكيد احترام الحدود البرّية والمائية عملا بالقرار ٨٣٣"، مبينا أنه "لو كان أرسل تلك الرسالة لكانت تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة باتّجاه تحسين العلاقات بين البلدين".

وكان وزير الخارجية هوشيار زيباري أعلن في ١٦ كانون الأول الماضي، أنه تم رفع جميع القرارات المفروضة على العراق تحت البند السابع باستثناء الحالة مع الكويت، لافتاً إلى أن العراق حطم الرقم القياسي في عدد القرارات الدولية المفروضة عليه.

وكان مجلس الأمن أقر خلال اجتماعه، ١٥ من كانون الأول الماضي، ثلاثة قرارات خاصة بالعراق ينهي الأول برنامج النفط مقابل الغذاء، فيما يدعو الآخر إلى تمديد الحصانة التي تحمي العراق من مطالبات التعويض المرتبطة بعهد الرئيس السابق صدام حسين إلى ٣٠ حزيران ٢٠١١ (نحو ستة أشهر) بدلاً من وقفه في وقت لاحق من هذا الشهر كما كان مقرراً في بداية الأمر، بعدما أكد العراق أنه لن يطلب أي تمديدات أخرى لعمل (صندوق تنمية العراق) الذي كان يشكل حصانة من مطالبات التعويض.

وفي القرار الثالث، وافق مجلس الأمن الدولي على رفع الحظر عن واردات العراق النووية لتنفيذ برنامج نووي مدني وإنهاء القيود المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والصواريخ ووضع بذلك حداً لحظر استمر ١٩ عاماً، بموجب القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١.

وكانت الحكومة حرصت على ضمان تمديد عمل الصندوق الذي أنشئ عام ٢٠٠٣ بعد سقوط صدام حسين بهدف حماية الإيرادات من مبيعات النفط والغاز الطبيعي في العراق.

ويخضع العراق منذ العام ١٩٩٠ للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي فرض عليه بعد غزو نظام صدام لدولة الكويت في آب من العام نفسه، ويسمح هذا البند باستخدام القوة ضد العراق باعتباره يشكل تهديدا للأمن الدولي، بالإضافة إلى تجميد مبالغ كبيرة من أرصدته المالية في البنوك العالمية لدفع تعويضات للمتضررين جراء غزوه الكويت.

وكانت الكويت قد طلبت من مجلس الأمن الدولي، في شهر تموز من العام ٢٠٠٩، قبل جلسته المخصصة لمناقشة التزامات العراق الدولية عدم رفع العراق من لائحة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قبل إيفائه بكافة التزاماته خصوصاً في قضيتي التعويضات والأسرى والمفقودين الكويتيين وتأكيدها على ضرورة احترام العراق للقرار ٨٣٣ القاضي بترسيم الحدود بين العراق والكويت، بعد الاعتراضات العراقية التي تظهر بين الحين والآخر على ترسيم الحدود، ثم أعادت تأكيد المطالب نفسها خلال الأسبوع الجاري على لسان عدد من النواب الكويتيين.

يذكر أن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أعلن أيضاً في التقرير أن ما لا يقل عن ٢٣ شخصاً قتلوا خلال الاحتجاجات على الخدمات التي شهدها العراق خلال الشهرين الماضيين، فيما أكد أن نحو خمسة آلاف عنصر من البيشمركة دخلوا خلال الشهرين الماضيين الى المناطق المتنازع عليها في كركوك، كما أعرب عن قلقه من مستقبل تلك المناطق، مطالباً بإعادة النظر في آلية توزيع القوات الأمنية المشتركة في محافظات ديالى ونينوى وكركوك بموازاة انسحاب القوات الأميركية.

من ناحية أخرى أبدت الأمم المتحدة قلقها على مستقبل المناطق المتنازع عليها. وطالب مون بان "الحالة السياسية والأمنية في المناطق المتنازع عليها لا تزال مصدر قلق بالغ"، مبينا أنه "في ليلة الـ٢٥ على الـ٢٦ من شباط الماضي، دخل نحو ٥٠٠٠ من عناصر قوات البيشمركة الكردية إلى محافظة كركوك".

وتعتبر محافظة كركوك، والتي يقطنها خليط سكاني من العرب والكرد والتركمان والمسيحيين والصابئة، من أبرز المناطق المتنازع عليها، فضلاً عن ذلك تعاني كركوك من هشاشة في الوضع الأمني في ظل أحداث عنف شبه يومية تشهدها دفعت برئاسة إقليم كردستان إلى إرسال تعزيزات من البيشمركة لتأمين حماية الكرد فيها، الأمر الذي زاد من التوتر بعدما اعتبر العرب والتركمان أن خطوة الكرد تشكل تجاوزاً على سيادة الحكومة المركزية.

بالعربي الصريح

لو ١٠٠٠ يوم

■ علي عبد السادة

كيف يصدق السياسيون العراقيون ما يقولونه؟ ولا أقول كيف نفعل نحن. قرروا سقفا زمنيا لتعديل مائلتهم ومائلة المحاصصة برسم ١٠٠ يوم، ولنر كيف امضوا أربعين منها.

بدأوا، ولم ينتهوا، بتنفيذ لائحة إصلاح متواضعة عبر تصفية ما تبقى من خصومات، وآثروا الإبقاء على لهجة تهديد وتخوين بعضهم، بعد أن فرغوا من تخوين ناخبيهم. أربعون يوما انقضت بزعيق وتشاحن، انقضت بتشابك وتشاجر، ولا بصيص أمل في أن ينتبه الفرقاء لما يفعلوه.

حقنة المهدئ التي أكلها الشارع بوعد التحسين وإعادة الثقة وردم فجوتها الواسعة، هو الخلاصة الوحيدة لاحتمالات النشاط السياسي الراهن، كان بالإمكان أن يستأنف المتدافعون على غنائم السلطة بعد المهلة، كان عليهم استثمار فرصة (الثقة) وبعدها ليفعلوا ما يشاءون، كان الأجدى ان يمنحوا حصصا مؤجلة للشارع، بينما لا يؤثر الزمن ولا تهدد المهل على (صلاحية) حصصهم. مثل هذه البضاعة لا تبور في ظل رعاية المحاصصة، لكن ثقة الشارع تبور وتفقد صلاحيتها في اقل من (ساعة زمن) تحت نصب الحرية.

أربعون يوما يمكن تلخيص مشاريعها بارتداد عن التوافقات لصناعة أخرى جديدة تغير موازين القوى، ولا تصلح أخطاؤها. تخاتل بين الحلفاء، وعودة الى كواليس لم تقفل أبوابها أمام تجار وعرابي الغنائم السياسية.

محاولة تحريف سخونة الشارع من جدوى الإصلاح وتحسين الخدمات، الى محاولة مكشوفة لتوجيه الدفة نحو ضفة الطائفية بحجة الانتصار للبحرين.

دون شك لم يكن بالإمكان الانتصار بذات الانفعال مع كل الثورات العربية، لو كانوا يتوفرون على مثل هذه الإرادة لاحترموا ساحة تحرير عراقهم، والتي شغلها حتى أولئك الذين صوتوا لأكبر الكتل الماسكة بمشهد اليوم.

أربعون يوما قرروا فيها، من جملة ما قرروا، استغلال البرلمان لتصفية الحسابات، وهو المجلس الوهن المنكفئ على أساسه المحاصصاتي وجوهره التوافقي الفاشل. هؤلاء استغلوا منبرا متهرئا بفتح معارك جانبية لكسب معارك الشراكة وتغيير وجهتها، فأعلنوا نصرة الفلوجة، وهذا يتحدث عن الإبادة وذاك يعارض. ماذا لو سمعتكم ام طفل بريء لقي حتفه هناك. هل ستستحون. ومن الفلوجة تراجع الخطاب وظهر المراهقون السياسيون بشغل منابر الفضائيات: "والله لو فتحوا ملف الفلوجة .. سنفتح ملفاتنا". كل هذا ولم يفكر احد بفتح ملف المحرومين الذين لا تهمهم مشاكل وخصومات الكتل.

أربعون يوما لعبوا في أزمة وزراء الأمن أحجية (التوافق) وفسروها بالتزام احرص من فيهم على انتخاب وامتحان الكفوء والنزيه. وما بين فيتو الاجتثاث ومزاج من لا يعجبه هذا ولا يعجبه ذاك. ما ان يوافق فريق على مرشح يرفضه ذاك، وهكذا يكيل الجميع للجميع بمكيالين.

أربعون يوما لا ذكر فيها لقائمة مطالب العراقيين، لا ذكر فيها سوى أنباء الغنائم وأخبار الحصص.

على هذا الحال، وما بقي ٦٠ يوما لا غير، وعلى الأرجح ان يحظى الشارع العراقي بحقنة جديدة ليصبح المهدئ بمعدل وقوة ٢٠٠ يوم، على هذا الحال يستطيع أكثر المتفائلين القول بأنها لو كانت ١٠٠٠ يوم لن تقوم قائمة لنا ولشراكة عرجاء على وشك، او انها على حافة التفكك.

تنظيم القاعدة لم يعلن مطالبه ولم يساوم احداً على شيء

محللون: اقتحام مجلس تكريت "فعل عدمي"

□ متابعة/ المدى

أثارت عمليةُ اقتحام بناية مجلس محافظة صلاح الدين الثلاثاء الماضي ومقتل وإصابة عشرات من المسؤولين المحليين والموظفين، أثارت تساؤلات عن الرسالة التي بعثها منفذو العملية من الانتحاريين، الذين لم يتقدموا بطلبات أو يساوموا على الرهائن، كما هو الأمر في حالات مشابهة.

وكانت جماعة "دولة العراق الإسلامية" التابعة لتنظيم القاعدة، أعلنت لاحقاً مسؤوليتها عن الهجوم على مقر مجلس محافظة صلاح الدين في تكريت، والذي سقط فيه أكثر من ستين قتيلا ونحو مئة جريح، بحسب بيان نشر على موقع على الانترنت كثيرا ما تستخدمه جماعة دولة العراق الإسلامية.

عضو مجلس النواب جابر حبيب جابر، تساءل عما يمكن أن يحمله احتجاز الرهائن من دون دافع معلن ومن دون مساومة أحد عليهم، ومن دون تقديم مطالب ألمختطفين، مستنتجا أن يكون ذلك فعلا عدميا، لا غاية له سوى رغبة انتحاريين أن يصطحبوا معهم أكبر عدد ممكن من الضحايا، بحسب تعبير حبيب. من جانبه يرى الكاتب والمحلل السياسي باسم الشيخ لإذاعة العراق الحر، أن عملية تكريت وحوادث الاغتيال الأخيرة لموظفين حكوميين وكفاءات علمية تمثل وسائل ضغط مضاف لإرباك الحكومة والعملية السياسية التي قد تجد نفسها أمام مفترق طرق عند انتهاء مهلة المئة يوم التي حددها رئيس الحكومة نوري المالكي، إثر احتجاجات الشارع العراقي، لأعضاء حكومته، لإظهار نتائج عملية، وألا أقيلوا.

يذكر أن عملية اقتحام مبنى مجلس محافظة صلاح الدين الثلاثاء الماضي أدت الى سقوط ٦٠ شهيدا بينهم ثلاثة من أعضاء مجلس المحافظة وإصابة ١٠٠ آخرين بينهم أعضاء بمجلس محافظة صلاح الدين وصحفيون وشيوخ عشائر فضلا عن رجال الأمن، هذه العملية جاءت بعد أيام قليلة من إعلان وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية عن تخلي خمسة فصائل مسلحة عن السلاح وانضمامها إلى العملية السياسية بعد تطبيق الاتفاقية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

ويرى عضو مجلس النواب د جابر حبيب جابر، بحسب ما نشره اذاعة العراق الحر، أن توجه جماعات، كانت تحسب نفسها على المقاومة المسلحة، للتخلي عن السلاح ورغبتها في الدخول في الوضع السياسي الجديد بعد نبذ العنف كخيار ووسيلة، يكمن في أن تلك الجماعات فقدت في الآونة الأخيرة، وبفعل الأوضاع الجديدة والمتأزمة في المنطقة ممولیها وداعميها الإقليميين، وانقطعت عنها إمدادات مالية واستخبارية وربما تسليحية، مما جعل الكثير من أعضائها لا يرون مبررا للمضي قدما في صراع فقد الكثير من زخمه ومبرراته وأدواته، لا سيما أن العراق لم يعد محور الاهتمام الإقليمي، بحسب النائب جابر حبيب جابر.

من جانبه وجد المحلل السياسي باسم الشيخ في العمليات المسلحة الأخيرة، أكثر من رسالة منها أهداف ثأرية وانتقامية بين بعض المجاميع، ولم يستبعد الشيخ، أن تحمل بعض العلميات المسلحة الأخيرة بصمات لأطراف موجودة مشاركة في العملية السياسية! وتوقف الشيخ عند انتقاد بعض القوى، المحاصصة أو ما يسميه بـ(الفساد السياسي) الذي يعتقد انه نتاج شراكة تضامنية بين جميع الأطراف السياسية، ولاحظ الشيخ أن البعض من تلك الأطراف يلجأ اليوم الى مواقف انتقادية استباقية، وتلويح بالانسحاب لتفادي ما قد تشهده الفترة المقبلة من تغييرات في الخارطة السياسية بحسب توقع باسم الشيخ، الذي عد الفساد السياسي أسَّ المشاكل.

وكان نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، ربط بين عملية اقتحام مجلس محافظة صلاح الدين وتأخر تسمية الوزراء الأمنيين، وعدّه ضررا كبيرا على البلاد، وطالب المطلك خلال زيارته تكريت بعد عملية اقتحام مجلس المحافظة، جميع الكتل البرلمانية بتوحيد جهودها لحسم هذا الملف واتخاذ إجراءات سريعة لاختيار أناس كفوئين وأقوياء، قادرين على ضرب الإرهاب والحد من الهجمات التي قد تتكرر في أية محافظة او مدينة اخرى، بحسب المطلك.

الأحرار والكردستاني يحذران من "عواقب وخيمة"

مستشار للمالكي: بغداد تريد حوار إيران وتركيا لإنهاء القصف

□ متابعة/ المدى

أكدت الحكومة العراقية أمس الثلاثاء أن الحوار والتفاهم هو الحل الأنسب لمشكلة قصف القرى الحدودية في إقليم كردستان العراق فيما أبدى أعضاء في مجلس النواب العراقي خشيتهم من استمرار القصف وعواقبه فيما دعا آخرون الحكومة الى الدفاع عن سيادة العراق تجاه القصف الإيراني – التركي للمناطق الحدودية لاقليم كردستان.

وقال احد مستشاري رئيس الوزراء نوري المالكي ان" الحكومة لا تسمح بأي تدخل في الشأن العراقي او قصف مناطقه وقراه كما انها لا تسمح بممارسة اي منظمة او حزب لاي نشاط مسلح من على أراضيه".

وأضاف علي الموسوي لوكالة انباء كردستان ان "الدستور واضح بشأن هذا الموضوع وقد أوضح ان سياستنا الخارجية وعدم السماح لاي جهة كانت ان يكون لها دور مسلح ضد دول الجوار".

واشار الى ان "التفاهم والحوار بين العراق وهذه الدول هو الحل الأنسب لحل الاشكاليات والتوصل الى صيغة تنهي القصف على قرانا الحدودية".

ولفت الى ان" رئيس الوزراء وخلال استقباله رئيس الوزراء التركي تطرق الى هذا الموضوع واكد ان العراق لن يقبل بان يكون قاعدة لانطلاق اعمال معادية لدول الجوار مع تأكيده على ان وضع العراق الداخلي موضوع لا يمكن التهاون به".

يذكر ان المناطق الحدودية في اقليم كردستان تتعرض باستمرار الى قصف مدفعي وجوي من الجانبين الايراني والتركي.

وتقول السلطات التركية انها تستهدف عناصر حزب العمال المعارض، فيما تقول السلطات الإيرانية انها تستهدف عناصر من حركة بزاك على الشريط الحدودي الإيراني العراقي.

من جهته دعا النائب عن التحالف الكردستاني حميد عادل بافي الحكومة الى الدفاع عن سيادة العراق تجاه القصف الايراني – التركي للمناطق الحدودية.

وقال بافي ان"القصف الايراني – التركي الدائم للمناطق الحدودية في اقليم كردستان عن طريق المدفعية والطائرات، خرق فاضح للسيادة العراقية، وينبغي على الحكومة الاتحادية الدفاع عن هذه السيادة".

وأعرب عن استغرابه:"من التعامل الإيراني التركي المخالف لكل قواعد الجيرة بالقصف المستمر للأراضي العراقية، ومن عدم صدور الرد المناسب من قبل الحكومة العراقية على هذه الخروقات".

ودعا الحكومة ومجلس النواب الى :" ان يتحركا بصورة عاجلة وان يخرجا عن الصمت".

وكانت طائرات حربية قصفت أمس مناطق حدودية في اقليم كردستان، كما قصفت المدفعية الإيرانية مناطق حدودية أخرى في الإقليم.

من جانبه أكد نائب عن كتلة الأحرار المنضوية في التحالف الوطني ان المساس بأي جزء من العراق أمر مرفوض ولا نسمح بقصف اي شبر منه.

وقال جواد الشهيلي "اننا نخشى من استمرار هذا القصف من ان يؤدي الى عواقب لا تحمد عقباها".

وأضاف ان" كلام اردوغان خلال زيارته الأخيرة لبغداد كان لطيفا جدا حينما قال وباللغة العربية (جارك قبل دارك).

وتابع" اننا نتأمل من الدولتين الجارتين تركيا وايران ان يلجآ الى الحوار بدلا من القصف علما ان الحكومة والبرلمان ضد ممارسة حزب العمال لذا نحن ندعو لفتح جبهة حوار وتشكيل لجان بهذا الشأن لينتج من خلالها الحلول التي من الممكن حسم هذا الموضوع".

وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان زار العراق الأسبوع الماضي وكان جزء من مباحثاته مسألة حزب العمال الكردستاني الذي تقول تركيا انها تقصف المناطق الحدودية لوجود نشاط مسلح لهذا الحزب ضد بلادها.